E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2002/L.45
15 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إثيوبـــيا*، إكـــوادور، إندونيســـيا، أنغـــولا*، أوروغواي، باكستان، بنغلاديش*، بورونـــدي، توغـــو، تونـــس*، الجزائـــر، جمهوريـــة أفريقيا الوسطى*، الجمهورية الدومينيكـــية*، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جمهوريـــة الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*، رواندا*، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، العراق*، غابون*، غانا*، غينيا*، غينـــيا الاستوائية*، الفلبين*، فييت نام، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، مدغشقر*، موزامبيق*، ميانمار*، نيجيريا، هايتي*، اليمن*: مشروع قرار

٢٠٠٢/... آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

---

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠٠٢/... آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن الغرض المتوخى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، فضلا عن القرارات والمقررات التي اعتمدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، لا سيما قرار اللجنة ٢٧/٢٠٠١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١،

واقتناعا منها اقتناعا تاما بضرورة إيجاد روح جديدة من التعاون الدولي، استنادا إلى مبدأ تحقيق منافع مشتركة، ولكن أيضا على أساس المسؤوليات المشتركة والمتمايزة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن المستويات المطلقة التي بلغتها الديون الخارجية للبلدان النامية وخدمة ديونها تدل على استمرار خطورة هذه الحالة، وأن فصول الأزمة المالية في آسيا ومناطق أخرى قد عملت على زيادة تدهور هذه الحالة، وأن عبء الديون الخارجية بات يشكل على نحو متزايد أمرا لا يطاق بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية،

وإذ تعي أن المشكلة الخطيرة المتمثلة في عبء الديون الخارجية لا تزال تشكل أحد أهم العوامل الحاسمة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية، وكذلك على مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة ذات طابع اجتماعي،

وإذ تؤكد أن منافع العولمة وما يترتب عليها من تكاليف تقتسم بصورة جد متفاوتة، وأن العولمة تخلق تحديات ومخاطر وشكوكا جديدة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية وتدعيمها،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه، على الرغم من إعادة جدولة الديون مرارا وتكرارا، ما زالت البلدان النامية تنفق سنويا أكثر مما تتلقاه فعليا من المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تعترف بأنه، على الرغم من أن مخططات تخفيض الديون قد ساعدت على تخفيض الديون، ما زال كثير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تطالب بسداد معظم ديونها،

وإذ تعتبر أن التدابير الرامية إلى تخفيف مشكلة الديون، سواء كانت ذات منشأ رسمي أو خاص، لم تحقق حلا فعالا ومنصفا وموجها نحو التنمية ومستديما لمشكلة الديون المستحقة وخدمة الديون التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأشد فقرا والمثقلة بالديون،

وإذ تضع في اعتبارها العلاقة بين جسامة عبء الدين الخارجي وشدة تزايد الفقر الذي يلاحظ على نطاق العالم والذي بلغ درجة كبيرة في أفريقيا خاصة،

وإذ تسلم بأن الديون الخارجية تشكل واحدة من العقبات الرئيسية التي تحول دون تمتع البلدان النامية تمتعا كاملا بحقها في التنمية،

١- *تشدد* على أن لسياسات التكيف الهيكلي آثارا خطيرة على قدرة البلدان النامية على التقيد بإعلان الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها؛

٢- *تعلم تمام العلم* أن برامج التكيف الهيكلي تولي اهتماما غير كاف لتوفير الخدمات الاجتماعية، وأن عددا قليلا فقط من البلدان هو الذي يتمكن من تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو في ظل هذه البرامج؛

٣- *تعرب عن قلقها* من استمرار وجود مشكلة الديون الخارجية، وزيادة ترسخ حلقة الديون والتخلف المفرغة، وزيادة خدمة الديون بوتيرة أكبر بكثير من الديون ذاتها، واشتداد وطأة أعباء السداد في بلدان نامية كثيرة، بما فيها بلدان ذات دخول منخفضة ومتوسطة، رغم تكرر إعادة الجدولة، وعدم توافر التمويل الكافي للمبادرات الحالية لخفض الديون والحد من الفقر وزيادة النمو وربطها بشروط عديدة؛

٤- *تعرب أيضا عن قلقها* إزاء عبء الديون الخارجية المتراكمة التي تؤثر على معظم أقل البلدان نموا والتي ما زالت عقبة رئيسية تعترض تنميتها؛

٥- *تشير* إلى التعهد المذكور في الإعلان السياسي الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د-أ ٢/٢٤ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي اعتمدته في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، وهو تعهد يقضي بإيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات توجه إنمائي ومستديمة لأعباء الدين الخارجي وخدمة الديون الملقاة على عاتق البلدان النامية؛

٦- *ترحب* بما خلص إليه البيان المتعلق بالفقر الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، من أن بعض العقبات الهيكلية التي تعترض استراتيجيات الدول النامية لمكافحة الفقر تقع خارج نطاق سيطرة هذه الدول في ظل النظام الدولي المعاصر، وأنه لا بد من الإسراع باتخاذ تدابير

لإزالة هذه العقبات الهيكلية العالمية، كالديون الخارجية التي لا يمكن تحملها، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وعدم وجود نظام تجاري واستثماري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف؛ وإلا لتضاءلت فرص نجاح استراتيجيات بعض الدول الوطنية لمكافحة الفقر؛

٧- *تؤكد من جديد* أن الحل الدائم لمشكلة الديون الخارجية يكمن في إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يستند، في جملة أمور، إلى أنظمة مالية وتجارية دولية تتوافر لها عناصر الانفتاح والإنصاف وتكون راسخة وغير تمييزية، فضلا عن كونها قابلة للتنبؤ وشفافة ومتعددة الأطراف تحكمها قواعد، مما يكفل للبلدان النامية، ضمن أمور أخرى، تحسين أوضاع السوق وأسعار السلع الأساسية، وتثبيت أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وتيسير الوصول إلى الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وتدفقات كافية من الموارد المالية الجديدة، فضلا عن تيسير الوصول إلى تكنولوجيا البلدان المتقدمة؛

٨- *تشدد* على ضرورة تولي البلدان قيادة البرامج الاقتصادية الناشئة عن الديون الخارجية وربط قضايا السياسات الاقتصادية الكلية والمالية لهذه البرامج، على قدم المساواة وبصورة متسقة، بإنجاز الأهداف الإنمائية الاجتماعية الأوسع، مع مراعاة خصائص البلدان المدينة وظروفها واحتياجاتها المحددة؛

٩- *تؤكد* أن ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع ببيئة صحية لا يجوز أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبرامج النمو والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون؛

١٠- *تشدد* على أهمية الحاجة إلى تمديد المبادرات المتعلقة بالديون الخارجية، ولا سيما المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والقرار الذي اتخذه نادي باريس بتجاوز شروط نابولي، والتعجيل بها وتنفيذها تنفيذا كاملا، وجعلها أكثر مرونة، وتلاحظ بقلق في الوقت نفسه صرامة معايير تحديد الأهلية التي اعتمدها مجتمع الدائنين الدولي في إطار هذه المبادرات، الأمر الذي بات مصدر قلق أكبر في ضوء الأعراض الأخيرة للأزمة المالية الدولية؛

١١- *تشدد أيضا* على ضرورة توجيه تدفقات مالية جديدة من جميع المصادر إلى البلدان النامية المدينة، فضلا عن تدابير تخفيف الديون، بما فيها إلغاء الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية على زيادة مساعدتها المالية التساهلية بشروط مواتية، كوسيلة لدعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

١٢- *تطلب* من الخبير المستقل أن يقدم إليها سنويا تقريرا تحليليا بشأن تنفيذ هذا القرار، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) مـــا يترتـــب على الديون الخارجية والسياسات المعتمدة لمواجهتها من آثار على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية؛

(ب) التدابير المتخذة من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من حدة هذه الآثار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأشد فقرا والمثقلة بالديون؛

(ج) الـــتطورات الجديدة والإجراءات والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي وحقوق الإنسان؛

١٣- *تطلب أيضا* من الخبير المستقل تقديم نسخة مسبقة من تقريره السنوي إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بصياغة توجيهات بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لمساعدة الفريق في الاضطلاع بولايته؛

١٤- *تطلب* إلى الأمين العام أن يوفر للخبير المستقل كل المساعدة اللازمة، وبخاصة ما يحتاج إليه من موظفين وموارد من أجل أداء مهامه؛

١٥- *تحث* الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبير المستقل في الاضطلاع بولايته؛

١٦- *تطلـــب* إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ التزامات واتفاقات ومقررات مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية التي نظمت منذ مطلع التسعينات بشأن التطورات المتصلة بمسألة الديون الخارجية؛

١٧- *تطلـــب أيضا* إلى الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص النظر في إمكانية إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو تخفيضها إلى حد كبير، مع منح الأولوية للبلدان الخارجة من حروب أهلية مدمرة أو البلدان التي لحق بها دمار نتيجة لكوارث طبيعية؛

١٨- *تحث* الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف مشكلة عـــبء الديون على البلدان النامية التي تعاني بوجه خاص من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وذلك لتحرير المزيد من الموارد المالية واستخدامها في مجالات الرعاية الصحية والبحوث وتوفير العلاج للسكان في البلدان المتأثرة؛

١٩- *تسلم* بأن ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية ومشاركة من جميع الدول والنظر في القرارات المناسبة للجنة في مداولات وأنشطة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛

٢٠- *تكرر* رأيها أنه من أجل إيجاد حل مستديم لمشكلة الديون، يلزم إجراء حوار سياسي بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

٢١- *تطلب* إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأذن للفريق العامل المعني ببرامج التكيف الهيكلي بالاجتماع لمدة أسبوعين قبل انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجنة بفترة كافية لا تقل عن أربعة أسابيع، وذلك للاضطلاع بالمهمتين التاليتين: (أ) مواصلة العمل على وضع مبادئ توجيهية أساسية، في مجال السياسة العامة، بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث يمكن استخدامها أساسا لإجراء حوار متواصل بين هيئات حقوق الإنسان والمؤسسات المالية الدولية، و(ب) تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين؛

٢٢- *تكرر طلبها* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تولي اهتماما خاصا لمشكلة عبء ديون البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، وخاصة للأثر الاجتماعي المترتب على التدابير الناشئة عن الديون الخارجية؛

٢٣- *تطلب* إلى المفوضة السامية اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز استجابة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٢٤- *تقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

- - - - -